

البيانات الوصفية لمؤشر أهداف التنمية المستدامة

(Harmonized metadata template - format version 1.0)

0. معلومات المؤشر

0.a. الهدف

الهدف ١٠: الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها

0.b. الغاية

الغاية ١٠-٤: اعتماد سياسات، ولا سيما سياسات مالية وسياسات بشأن الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق مزيد من المساواة تدريجياً

0.c. المؤشر

المؤشر ١٠-٤-٢: أثر إعادة التوزيع في السياسات المالية.

0.d. السلسلة

لا ينطبق

0.e. تحديث البيانات الوصفية

5 شباط/فبراير 2021

0.f. المؤشرات ذات الصلة

تأثير السياسة المالية على الفقر (انظر Lustig، 2018، الفصل 6).

0.g. المنظمات الدولية المسؤولة عن الرصد العالمي

المعلومات المؤسسية: مجموعة البنك الدولي هي الجهة الرسمية الراعية لهذا المؤشر. تم تطوير وثائق البيانات الوصفية هذه والمواقة عليها من قبل مزودي البيانات المؤسسيين الثلاثة، معهد CEQ، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي.

1. الإبلاغ عن البيانات

1.A. المنظمة

مجموعة البنك الدولي، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية؛ من الآن فصاعداً WBG.

2. التعريف والمفاهيم والتصنيفات

2.A. التعريف والمفاهيم

التعريف:

يُعرف مؤشر أثر إعادة التوزيع للسياسة المالية على أنه معامل جيني لنصيب الفرد من الدخل قبل الضرائب (أو الدخل المعدل) مطروحاً منه معامل جيني لنصيب الفرد من الدخل بعد الضرائب (أو الدخل المعدل). يتم تفصيل هذه المصطلحات أدناه ويمكن حسابها ببعض الاختلافات المختلفة.

المفاهيم:

- مؤشر جيني: هو مقياس شائع الاستخدام لقياس عدم المساواة، يرصد التشتت الإحصائي في توزيع الدخل أو الثروة على السكان (Gini, 1936). ويدلّ مؤشر جيني حين يبلغ الصفر عن وجود مساواة بشكل كامل: أي أنّ كل فرد من السكان يتمتع بقيمة الدخل نفسها، في حين يشير

إلى وجود أقصى حد من عدم المساواة حين يبلغ الرقم 100، أي أن كل الدخل يذهب لصالح فرد واحد، فيترك جميع الأفراد الآخرين من دون دخل.¹

دخل الأسر المعيشية: يمكن احتسابها من خلال: (i) نصيب الفرد من الدخل (هو دخل الأسرة المعيشية مقسوماً على عدد أفراد الأسرة المعيشية)؛ أو (ii) الدخل المعدّل (هو دخل الأسرة المعيشية مقسوماً على الجذر التربيعي لعدد أفراد الأسرة المعيشية)². في حال تم استخدام تعريف مختلف، فينبغي الإشارة إليه في التقرير.

- الدخل قبل الضرائب: الدخل التراكمي للفرد (أو الأسرة المعيشية) من مصادر السوق والمصادر الخاصة فقط. يمكن تقدير مؤشر أثر إعادة التوزيع للسياسة المالية بالرجوع إلى مفهومين مختلفين للدخل قبل الضرائب اعتماداً على الفرضيات المتعلقة بطبيعة نظام معاش التقاعد العام القائم على الاشتراكات (يرجى أيضاً الاطلاع على الشكل أدناه، مقتبس من Lustig (2018) وفي Lustig الفصل 1، القسم 2.2، الصفحات (29-20):

(1) الدخل قبل الضرائب في إطار سيناريو "المعاشات كدخل مؤجل": حين يتم احتساب الدخل من نظام معاش التقاعد القائم على الاشتراكات العامة على أنه دخل مؤجل للسوق، وتحتسب اشتراكات نظام معاش التقاعد على أنها مدخرات من الدخل الحالي (أي أن نظام معاشات التقاعد هو بمثابة برنامج إلزامي للائحة)، يُعرّف بالتالي الدخل قبل الضرائب على أنه مداخيل الفرد المكتسبة وغير المكتسبة من السوق والمصادر الخاصة الأخرى: أي الأجور والفوائد ودخل الأرباح؛ والدخل التقديري من تملك المساكن ومن استهلاك الإنتاج الذاتي؛ والتحويلات من المغتربين؛ والتحويلات الخاصة؛ ومعاش التقاعد من نظام التقاعد العام القائم على الاشتراكات؛ مطروحاً منها أي مساهمات في نظام معاشات التقاعد العام. وفي هذه الحالة، يُطلق على مفهوم الدخل قبل الضرائب مسمى الدخل السوقي زائد المعاشات.

(2) الدخل قبل الضرائب في إطار سيناريو "المعاشات كتحويلات من الحكومة": حين يتم احتساب الدخل من نظام معاش التقاعد الحالي على أنه تحويلات من الحكومة، وتحتسب اشتراكات نظام معاش التقاعد على أنها ضريبة مفروضة على الدخل الحالي، يُعرّف بالتالي الدخل قبل الضرائب على أنه الأجور والفوائد ودخل الأرباح؛ والدخل التقديري من تملك المساكن ومن استهلاك الإنتاج الذاتي؛ والتحويلات من المغتربين؛ والتحويلات الخاصة فقط. وفي هذه الحالة، يُطلق على مفهوم الدخل قبل الضرائب مسمى الدخل السوقي.

عندما يتم التعامل مع المعاشات التقاعدية على أنها تحويلات حكومية بحتة، فإن تأثير إعادة التوزيع للمعاشات التقاعدية قد يكون مبالغاً فيه لأن المتقاعدين الذين لديهم دخل ما قبل الضرائب صفر أو قريب من الصفر سيحصلون على دخل معاش تقاعدي - على الأقل جزئياً - دخل مؤجل عندما كان الفرد يعمل. من المهم أن نلاحظ أن تأجيل الدخل الخاص من سنوات العمل للفرد إلى نفس الشخص المتقاعد أمر ممكن بغض النظر عما إذا كان نظام المعاشات التقاعدية عادلاً من الناحية الاكتوارية وفي كل من خطط المعاشات المحددة والمزايا المحددة. ومع ذلك، فإن معاملة دخل نظام معاشات التقاعد العام كمدخل مؤجل خالص لا يسمح لنا بالحصول على أي جزء من تأثير إعادة التوزيع للمعاشات التقاعدية التي قد تكون موجودة بالفعل. لذلك، فإننا ننظر إلى المعاشات على أنها تحويلات حكومية ومعاشات تقاعدية كسيناريوهات دخل مؤجل كتقديرات غير كاملة للحدود العليا والدنيا (على التوالي) للتأثير الحقيقي لإعادة التوزيع للمعاشات التقاعدية. بدلاً من وضع تقديرات لأثر إعادة التوزيع للسياسة المالية في ظل افتراضات محددة حول دخل نظام المعاشات التقاعدية العام، تقدم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بدلاً من ذلك تقديرات لأثر إعادة التوزيع للسكان الذين تقل أعمارهم عن 65 سنة (بينما تعامل المساهمات في نظام المعاشات التقاعدية العامة على أنها ضريبة). هذا هو الأكثر قابلية للمقارنة مع سيناريو "المعاشات كدخل مؤجل"، على الرغم من أنه ليس هو نفسه بالضبط.

- الدخل بعد الضرائب: هو الدخل قبل الضرائب مطروحاً منه الضرائب المباشرة وغير المباشرة، بالإضافة إلى التحويلات الدعم الحكومي غير المباشر. ويمكن تقدير مؤشر تأثير إعادة التوزيع للسياسة المالية بالرجوع إلى مفهومين مختلفين للدخل ما بعد الضرائب، هما الدخل المتاح والدخل الاستهلاكي:

(1) الدخل بعد الضرائب في إطار سيناريو "المعاشات كدخل مؤجل":
الدخل المتاح (A): هو الدخل قبل الضرائب مطروحاً منه الضرائب المباشرة المدفوعة واشتراكات التأمين الاجتماعي المسددة إلى السلطة المالية العامة، وتُضاف إليها القيمة النقدية لمزايا النفقات العامة على التحويلات النقدية المباشرة أو الميسرة.

¹ معامل جيني هو نفس المؤشر ولكنه يقاس بين 0 و 1 كنسبة وليس كنسبة مئوية.

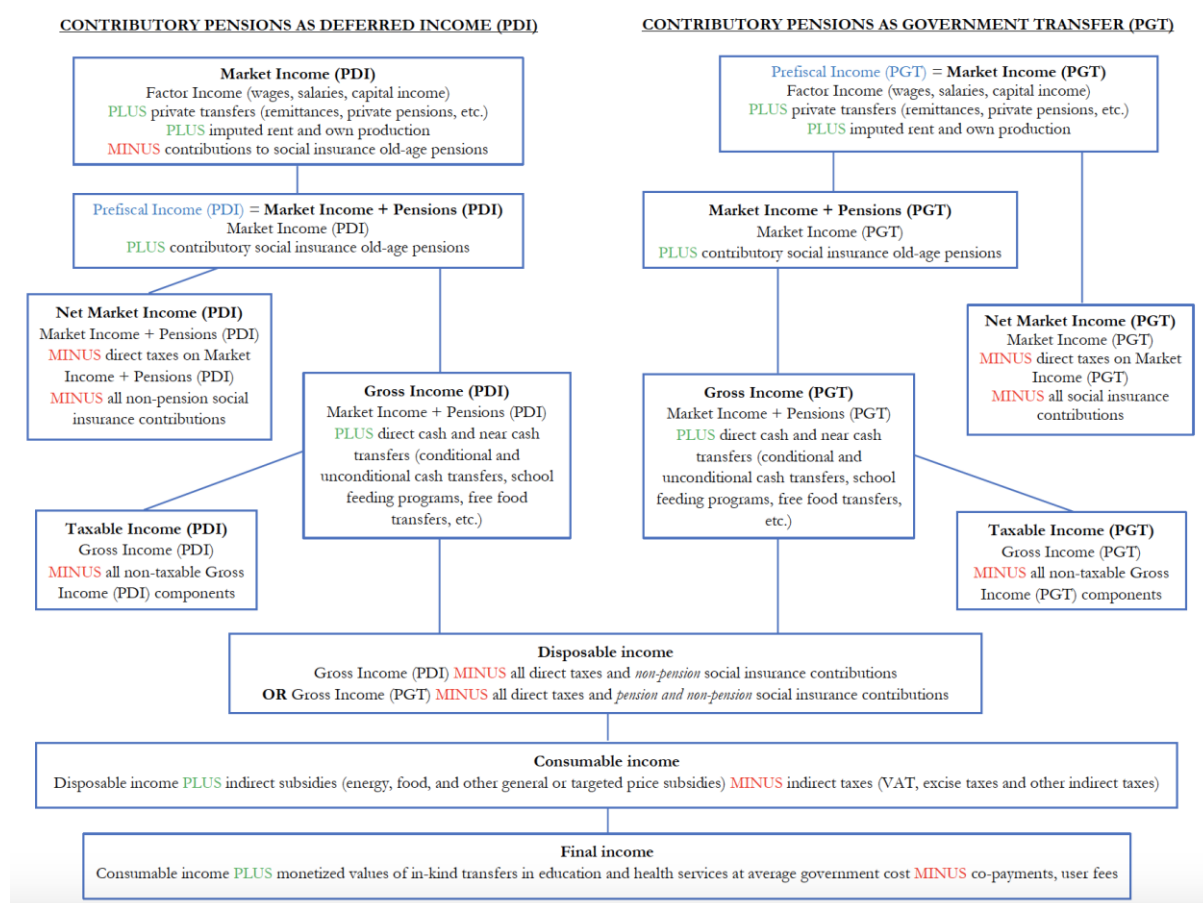
² Other equivalence scales exist but this is the one used by OECD countries in generating this SDG indicator.

الدخل الاستهلاكي (B): الدخل قبل الضرائب مطروحاً منه الضرائب المباشرة وغير المباشرة المدفوعة واشتراكات التأمين الاجتماعي باستثناء معاشات التقاعد المسددة إلى السلطة المالية العامة، تُضاف إليها القيمة النقدية لمزايا النفقات العامة على التحويلات النقدية المباشرة أو الميسرة والدعم الحكومي.

(2) الدخل المتاح (A): هو الدخل ما قبل الضرائب مطروحاً منه الضرائب المباشرة المدفوعة واشتراكات الضمان واشتراكات معاشات التقاعد المسددة إلى السلطة المالية العامة، تُضاف إليها القيمة النقدية لمزايا النفقات العامة على التحويلات النقدية المباشرة أو الميسرة، بما في ذلك تحويلات نظام معاشات التقاعد.

الدخل القابل للاستهلاك (B): هو الدخل قبل الضرائب مطروحاً منه الضرائب المباشرة وغير المباشرة المدفوعة واشتراكات الضمان الاجتماعي باستثناء اشتراكات معاشات التقاعد المسددة إلى السلطة المالية العامة، تُضاف إليها القيمة النقدية لمزايا النفقات العامة على التحويلات النقدية المباشرة أو الميسرة، بما في ذلك تحويلات نظام معاشات التقاعد القائم على الاشتراكات والدعم الحكومي.

CEQ Income Concepts



المصدر: مقتبس من Lustig (2018).

B.2. وحدة القياس

- نقاط مؤشر جيني: إن تأثير إعادة التوزيع لمؤشر السياسة المالية هو الفرق بين مؤشر جيني لما قبل الضرائب ومؤشر جيني لما بعد الضرائب العامة. وبالتالي، إذا تم تطبيق فرق بسيط، فإن المقياس هو التغيير في نقاط مؤشر جيني

C.2. التصنيفات

لا ينطبق

3. نوع مصدر البيانات وطريقة جمع البيانات

3.A. مصادر البيانات

تم إنشاء تأثير إعادة التوزيع لمؤشر السياسة المالية من مجموعة من مصادر البيانات باستخدام منهجية موحدة على النحو المبين في Lustig، 2018. يتطلب إنشاء هذا المؤشر وجود مجموعة بيانات جزئية تمثل الصعيد الوطني (أي مسح ميزانية الأسرة المعيشية على سبيل المثال، أو مسح الدخل والإنفاق) وبيانات مالية أو ميزانية أو إدارية حول تحصيل الإيرادات والنفقات الاجتماعية ونفقات الدعم الحكومي. تم تفصيل مصادر البيانات المستخدمة على المستوى الوطني في الحواشي الخاصة بالبلد.

3.B. طريقة جمع البيانات

غالباً ما تتولى وكالة الإحصاء الوطنية جمع وتخزين مجموعات البيانات الدقيقة التي تمثل المستوى الوطني، في حين يسمح قسم آخر من الإدارة في كثير من الأحيان بإمكانية الوصول إلى مجموعات البيانات هذه (مثل وزارة المالية أو وزارة التنمية والتخطيط). وتتوفر البيانات المالية أو المتعلقة بالميزانية أو البيانات الإدارية أحياناً في ملخصات غير مختصرة تتضمن تفاصيل كافية على صعيد البرنامج أو السياسة تسمح بتقدير المؤشر. وفي كثير من الأحيان، تحتفظ الوكالة المنفذة للبرنامج ببيانات الميزانية والبيانات الإدارية (لذا، على سبيل المثال، تحتفظ وزارة التعليم ببياناتها الخاصة حول نفقات السنة المالية). ثم تُستخدم مجموعات البيانات هذه لإنشاء مؤشر تأثير إعادة التوزيع للسياسة المالية.

3.C. الجدول الزمني لجمع البيانات

تتبع عملية جمع البيانات الأساسية دورة التحديث لمجموعات البيانات الدقيقة الخاصة بكل بلد، بالإضافة إلى دورة التدقيق في إيرادات ونفقات السنة المالية. يعتمد مؤشر أهداف التنمية المستدامة النهائي الذي تم إنشاؤه على الجدول الزمني بجمع بيانات المصدر بالإضافة إلى توفر القدرة التحليلية من قبل جامعي البيانات (انظر أدناه).

3.D. الجدول الزمني لنشر البيانات

سيتم إجراء تحديث نصف سنوي لقاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة من قبل الوكالات الراعية، ولكن من المتوقع أن يكون لدى معظم البلدان مؤشرات محدثة قط كل خمس سنوات أو نحو ذلك، بالنظر إلى الجدول الزمني بجمع بيانات المصدر الأساسية. وتُعد مجموعة البنك الدولي الجهة الراعية لأي اتفاقية دولية قد تلزم الدول باعتماد جدول زمني معين للتحديث.

تقييمات CEQ الحالية المدرجة هنا: commitmenttoequity.org/publications-ceqworkingpapers/

3.E. الجهات المزودة للبيانات

تتألف الجهات المزودة للبيانات من وكالات إحصائية على المستوى الوطني بالنسبة إلى مجموعات البيانات الدقيقة، ووكالات وهيئات مالية على المستوى الوطني بالنسبة إلى بيانات الموازنة والبيانات الإدارية. في ما يخص البلدان ذات عالية الدخل في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، سيكون للتقديرات والمؤشرات الوطنية المقامة إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أفضلية على مؤشرات الالتزام بالإنصاف الصادرة عن مجموعة البنك الدولي أو معهد CEQ في جامعة تولين. أما بالنسبة إلى البلدان الأخرى كافة، يتم النظر في التقديرات والمؤشرات الصادرة عن مجموعة البنك الدولي و/أو معهد CEQ في جامعة تولين.

3.F. الجهات الممّعة للبيانات

من المقرر وجود ثلاثة جهات محتملة مجمعة للبيانات وهي: مجموعة البنك الدولي، ومعهد الالتزام بالإنصاف - CEQ، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وستتولى هذه الجهات مسؤولية تجميع المعلومات والوثائق الضرورية، بما يتوافق مع متطلبات الإبلاغ الموضحة أعلاه على النحو التالي:

- تقوم مجموعة البنك الدولي بتجميع معلومات حول جميع تقييمات الالتزام بالإنصاف التي تعدها فرق مجموعة البنك الدولي والمشاركين الوطنيين (غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) العاملين بشكل مستقل. وتركّز هذه العملية على التقييمات التي أجريت في العام 2015 أو بعده.

- يقوم معهد CEQ بتجميع المعلومات حول جميع تقييمات *الالتزام* بالإنصاف التي يجريها المعهد، وتشمل المعلومات التي يقدمها المعهد إلى مجموعة البنك الدولي معلومات حول معامل جيني ما قبل الضرائب وما بعدها، والمعلومات اللازمة لإكمال البيانات الوصفية الضرورية (عندما تتوفر)، وملفات التنفيذ المطلوبة لتكرار العملية (عندما تتوفر).
- تجمع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية معلومات حول جميع التقييمات المالية التي يجريها المشاركون الوطنيون في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
- تشمل تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى مجموعة البنك الدولي معلومات عن مؤشرات جيني قبل الضرائب وما بعد الضرائب.

يجتمع الجهات الثلاثة المجمع للبيانات بشكل دوري لمراجعة عملية إعداد التقارير وتقديمها، ولتبادل المعلومات حول التغييرات المنهجية (الجديدة)، والتنسيق بشأن تقديم المزيد من الابتكارات المنهجية في ما يتعلق بتقييمات *الالتزام* بالإنصاف حسب الحاجة.

3.G. التفويض المؤسسي

تتمتع مجموعة البنك الدولي بتفويض قياس ومواءمة ونشر وإنتاج الأرقام الدولية للفقير وعدم المساواة. هذان هما المقياسان الرئيسيان لأهداف التنمية المستدامة اللذان يدعمان أيضاً تحليل CEQ.

4. اعتبارات منهجية أخرى

4.A. الأساس المنطقي

تم تطويره من قبل معهد الالتزام بالمساواة (CEQ) بجامعة تولين، يوضح مؤشر أثر إعادة التوزيع للسياسة المالية في إطار المحاسبة المبلغ الإجمالي الذي يتم من خلاله خفض نسبة عدم المساواة الحالية أو زيادتها عبر التنفيذ الحالي للسياسة المالية (بما في ذلك الضرائب المباشرة وغير المباشرة؛ والتأمين الاجتماعي واشتراكات معاشات التقاعد؛ والتحويلات النقدية المباشرة أو الميسرة؛ والدعم الحكومي). على سبيل المثال، إذا كان أثر إعادة التوزيع للسياسة المالية إيجابياً، فيدل ذلك على أن الأثر الصافي للسياسة المالية يتمثل بخفض معامل جيني أقل مما قد يكون عليه في حال عدم وجود سياسة مالية (بالمعنى المحاسبي، وليس كفرضية اقتصادية معاكسة). يمنح المؤشر لوائح السياسات وأصحاب المصلحة الأوسع ومجتمعات المناصرة بتتبع التقدم على مستوى الدولة بشكل منهجي في مساهمة السياسة المالية في مجتمعات أكثر إنصافاً.

4.B. التعليقات والقيود

الإبلاغ وفقاً للاقرضات: ينبغي التحديد بوضوح في وثيقة الإبلاغ إن كان مؤشر أثر إعادة التوزيع للسياسة المالية يُقدّر وفقاً لسيناريو المعاشات كدخل مؤجل أو المعاشات كتحويلات من الحكومة. وبالنسبة إلى البلدان التي تتوفر بيانات حولها، ينبغي احتساب نسبة عدم المساواة قبل الضرائب وبعد الضرائب وفقاً لسيناريوهين المذكورين حول المعاشات التقاعدية. وقد يميل البعض إلى استخدام الدخل المعادل بدلاً من دخل الفرد كمؤشر للرفاهية، وفي هذه الحالة، ينبغي أيضاً توضيح ذلك في وثيقة الإبلاغ. وبعد اتخاذ القرار في هذا الإطار، من الضروري اتباعه في السنوات اللاحقة لأغراض المقارنة.

إمكانية التقدير: يمكن تقدير مؤشر أثر إعادة التوزيع للسياسة المالية لأي دولة تتوفر فيها مجموعة بيانات جزئية توضح بالتفصيل الدخل أو النفقات (أو كليهما) على مستوى الأسرة المعيشية أو الفرد، إضافة إلى مجموعة من السجلات المالية أو الإدارية أو سجلات الموازنة التي توضح بالتفصيل النفقات العامة على مستوى البرنامج وتحصيل الإيرادات على مستوى الجهاز المعني بتحصيل الإيرادات.

الأهمية: يقدم مؤشر أثر إعادة التوزيع للسياسة المالية العامة تقديراً مباشراً حول الأثر الحالي الذي تخلفه السياسة المالية على عملية إعادة التوزيع (الدخل). وبالتالي، يقدم المؤشر بشكل مباشر التقدم المحرز في تحقيق الغاية ١٠-٤ من أهداف التنمية المستدامة بعنوان "اعتماد سياسات، ولا سيما سياسات مالية وسياسات بشأن الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق مزيد من المساواة تدريجياً".

القيود: لا يتطرق مؤشر أثر إعادة التوزيع للسياسة المالية العامة إلى سياسة الأجور، ولا يشمل فوائد تقديم الدولة للمزايا العينية، مثل خدمات الصحة والتعليم والصرف الصحي والإسكان التي قد تخلف تداعيات حالية وأخرى طويلة الأجل على مسألة عدم المساواة في الوقت الحاضر والمستقبل.

4.C. طريقة الاحتساب

يمكن استخلاص الدخل قبل الضرائب من مجموعة بيانات جزئية تمثل المستوى الوطني (مثل مسح الدخل والإنفاق)، وهو يُقدّر من خلال تخصيص الأعباء الضريبية والمنافع القائمة على الإنفاق التي تنتج عنها السياسة المالية (الضرائب المباشرة وغير المباشرة، والمساهمات

الاجتماعية، والتحويلات النقدية المباشر والميسرة، والدعم الحكومي وما إلى ذلك). للاطلاع على التفاصيل الشاملة حول الإجراءات المثبتة لبناء مفهومي الدخل قبل الضرائب والدخل بعد الضرائب، وتقدير طريقة توزيعها عن طريق مجموعة البيانات الجزئية الأساسية، يمكن مراجعة [CEO Handbook, Lustig](#)، مرجع سابق. (الفصل 1، و6، و7)

يتم حساب مؤشر جيني بإعادة قياس معامل جيني بمعامل 100. يتم احتساب معامل جيني وفقاً للمعادلات القياسية لمعامل جيني (المعممة) (راجع على سبيل المثال Duclos and Araar (2006)):

$$\text{GINI}(X; v) = -v \text{ Cov} \left(\frac{X}{\mu(X)}, (1 - F(X))^{v-1} \right)$$

حيث يُشكّل X متغير عشوائي مهم مع متوسط $\mu(X)$ ، وحيث $F(X)$ هو دالة التوزيع التراكمي، و v هو معلم يضبط مدى "تجنّب عدم المساواة". ويكون معامل جيني معيارياً حين: $v = 2$. أما Cov فهو تقدير التغاير.

4.D. التحقق

تتطلب عملية التحقق التشاور مع الوزارات والوكالات المسؤولة عن تنفيذ النفقات البرامجية أو تحصيل الإيرادات.

4.E. التعديلات

لا ينطبق

4.F. معالجة القيم الناقصة (1) على مستوى البلد و (2) على المستوى الإقليمي

- على مستوى البلد: لا يمكن تقدير المؤشر حين لا تتوفر مجموعة بيانات جزئية تمثل المستوى الوطني و/ أو بيانات مالية وإدارية على مستوى الدولة. وتتوفر بيانات الموازنة وبيانات إدارية لكل نظام مالي، لكنّها ليست دائماً لعامة الشعب.
- على المستويين الإقليمي والعالمي: لا تتوفر حالياً مجاميع إقليمية أو عالمية لهذا المؤشر.

4.G. المجاميع الإقليمية

لا تتوفر حالياً مجاميع إقليمية أو عالمية لهذا المؤشر.

4.H. المناهج والتوجيهات المتاحة للبلدان بشأن تجميع البيانات على الصعيد الوطني

يمكن الاطلاع على الوصف الكامل للمنهجية والتوصيات والمبادئ التوجيهية وراء إنشاء مؤشر أثر إعادة التوزيع للسياسة المالية في المرجع التالي [Lustig, Nora \(ed\). 2018. CEO Handbook: Estimating the Impact of Fiscal Policy on Inequality and Poverty](#). (هذا المصدر مفتوح ويمكن تحميله مجاناً). CEQ Institute at Tulane University and Brookings Institution Press, Chapters 1 and 6

يمكن احتساب هذا المؤشر بناءً على الوضع الحالي لمسوح الأسر المعيشية والبيانات الدقيقة والبيانات الإدارية للموازنة.

4.I. إدارة الجودة

سيقوم البنك الدولي بصفته الراعي بالتنسيق مع جامعي البيانات حول جودة مؤشرات دولهم. ستتحقق مجموعة البنك الدولي من جودة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ١٠-٤-٢ التي تنتجها مجموعة البنك الدولي.

4. ج. ضمان الجودة

تتولى مجموعة البنك الدولي، بوصفها وكالة راعية للغاية المقترح ١٠-٤ من أهداف التنمية المستدامة، مسؤولية مراقبة الجودة وضمان الجودة لجميع البيانات المقدمة إلى قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن التحاليل والوثائق الأساسية.

عملياً، وبلاستفادة من الشراكة المقترحة بين مجموعة البنك الدولي ومعهد [CEQ](#) في جامعة تولين حول مراقبة المؤشر المقترح، يتولى المعهد مهمة مراقبة الجودة وضمان الجودة لأي من تقييمات الالتزام بالإنصاف التي أُعْتُتْ وهُتَا للمنهجية الواردة في المرجع Lustig, Nora (ed). *CEQ Handbook: Estimating the Impact of Fiscal Policy on Inequality and Poverty*, CEQ Institute at Tulane University and Brookings Institution Press الصادر عن المعهد. 2018.

4. ك. تقييم الجودة

متطلبات تقديم التقارير:

لا تقدم مجموعة البنك الدولي إلى قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة سوى المعلومات المتعلقة بتقييمات الالتزام بالإنصاف (Commitment to Equity Assessments) التي تمتثل للمتطلبات التالية:

- توفر معلومات حول معامل جيني قبل الضرائب وبعدها
- توفر البيانات الوصفية الكاملة
- توفر تقرير تقني عن المنهجية
- الكتيب الرئيسي أو ما يعادلها متاح

على الرغم من أن متطلبات الإبلاغ تدعو في الأساس إلى الإبلاغ عن معامل جيني ما بعد الضرائب إما للدخل الاستهلاكي أو المتاح، فإن البلدان تُشجّع على الإبلاغ عن كليهما كلما أمكن ذلك. أما حين لا يكون ذلك ممكناً على المدى القصير، قوصى هذه البلدان بالعمل على الإبلاغ عن كلا المؤشرين مع مرور الوقت.

تحدّد معلومات مجموعة البنك الدولي المقدمة إلى قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ما إذا كانت المعلومات قد أُعْتُتْ من قبل مجموعة البنك الدولي، أو معهد CEQ، أو وكالة أخرى (مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للبلدان عالية الدخل).

تشمل البيانات الوصفية المطلوبة:

- مجموع الرفاه: الاستهلاك أو الدخل
- مجموع الرفاه: للفرد أو ما يعادله
- معاملة المعاشات: المعاشات كدخل مؤقتة أو تحويلات حكومية
- تغطية السكان: الكل أو سن العمل
- وشملت الآثار غير المباشرة للضرائب والإعانات غير المباشرة: نعم / لا
- مستوى الحكومة: عام أو موحد؛ الفيدرالية أو الفيدرالية بالإضافة إلى دون الوطنية
- دخل السوق البديل جيني باستخدام (PDI / PTT)، أيهما ليس من المؤشرات الرئيسية)، حيثما كان ذلك متاحاً
- تاريخ مسح الاسر المعيشية
- تاريخ التقديم
- رابط للتقرير الرسمي والوثائق الفنية
- المؤسسة المبلغة والشخص المسؤول

5. توافر البيانات والتفصيل

اعتباراً من شباط/فبراير 2021، يتوفر حالياً مؤشر أثر إعادة التوزيع لمدة عام واحد على الأقل في 78 دولة واقعة في المناطق التالية:

- شرق آسيا والمحيط الهادئ: 11

- أوروبا وآسيا الوسطى: 38
- أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: 10
- الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: 3
- أميركا الشمالية: 2
- شرق آسيا والمحيط الهادئ: 11
- أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: 14

المؤشر متاح لـ 34 دولة من أصل 37 دولة عضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للدخل قبل الضرائب والدخل المتاح فقط. تتوفر البيانات سنوياً (باستثناء البلدان التي يتم إجراء مسح الدخل فيها كل سنتين أو ثلاث سنوات) من خلال قاعدة بيانات توزيع الدخل التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

التسلسل الزمني:

يتوفر حالياً مؤشر أثر إعادة التوزيع بمعظمه في دولة واحدة للسنة الواحدة فقط. أما التحدي الأساسي الذي يقيد إنتاج سلاسل زمنية بشكل أكثر تواتراً، فهو توافر المزيد من المسوح الأسرية المتكررة، لكن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الأخرى تواجه أيضاً هذه المشكلة.

تفصيل:

يمكن عرض مؤشر أثر إعادة التوزيع للسياسة المالية بشكل منفصل لعدد من المجموعات الفرعية المختلفة التي تظهر في المسح أو البيانات الدقيقة التي تم استخلاصها منها: أي مجموعات فرعية حسب الدخل، أو حسب نوع الجنس، أو الفئة العمرية، أو المجموعة العرقية، أو الموقع الجغرافي، أو حالة الإعاقة، أو حجم الأسرة، أو نسب إعالة الأسر المعيشية وما إلى ذلك. يتم الإبلاغ عنها بشكل متكرر في دراسات CEQ الرئيسية التي يتم استخلاص مؤشرات أهداف التنمية المستدامة منها ولكن لم يتم الإبلاغ عنها داخل قاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة نفسها.

6. المقارنة/الانحراف عن المعايير الدولية

مصادر التباين:

لا ينطبق

7. المراجع والوثائق

Duclos, Jean Yves, and Abdelkrim Araar. 2006. Poverty and Equity: Measurement, Policy, and Estimation with DAD. Springer US.

Gini, Corrado. (1936). "On the Measure of Concentration with Special Reference to Income and Statistics", Colorado College Publication, General Series No. 208, 73–79.

Lustig, Nora (ed). 2018. CEQ Handbook: Estimating the Impact of Fiscal Policy on Inequality and Poverty, CEQ Institute at Tulane University and Brookings Institution Press. commitmenttoequity.org/publications-ceq-handbook (open source; available online free of charge).